

جلالة الملك يترأس جلسة عمل للبحث في مراحل تنفيذ برامج تنمية الطاقات المتجددة بالمملكة الشريفة

ترأس جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية الشريفة ، أمس الجمعة 26/01/2018 بالقصر الملكي بالدار البيضاء، جلسة عمل خصصت لمشروع "مازين" لتطوير الطاقات المتجددة، و تقييم مراحل الانجاز المختلفة المرتبطة بالمشروع ،وعرض أمام الملك، تفاصيل المشاريع المبرمجة لبلوغ طاقة إنتاج الطاقة المتجددة في المغرب ،إلى 42 في المائة بحلول العام 2020، و52 في المائة في أفق العام 2030، لأجل ذلك أصدر الملك تعليمات لتسريع وتيرة إنجاز هذه المشاريع.

وتندرج هذه الجلسة، حسب بلاغ للديوان الملكي، في إطار المتابعة المنتظمة من قبل الملك، لمختلف مراحل تنزيل الاستراتيجية الطاقية الوطنية وتلك المتعلقة بالطاقات المتجددة على الخصوص.

وخلال جلسة العمل هذه، قدم رئيس الوكالة المغربية للطاقات المستدامة مصطفى الباكوري، حصيلة الانجازات إلى غاية نهاية 2017 وكذا مختلف المشاريع المبرمجة برسم الفترة 2018 - 2020 والتي من شأنها أن "تمكن من تجسيد الهدف المتوخى برفع طاقات الإنتاج المتجدد إلى 42 في المائة في أفق 2020، المرحلة الانتقالية لبلوغ المستوى الذي حدده الملك في نسبة 52 بالمائة سنة 2030".

وشمل التقديم أيضا تدابير تسريع تنفيذ مبادرات التنسيق بين فاعلي الترسانة المؤسسية الطاقية الوطنية بعد استكمال إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي.

واطلع الملك خلال الجلسة على الانعكاسات السوسيو اقتصادية الإيجابية للقطاع، خصوصا في مجال الاستثمارات، وتوفير تكوينات مؤهلة، وخلق فرص الشغل ونقل التكنولوجيا وتنمية مناطق تمركز مشاريع الطاقات المتجددة.

كما خصصت نقطة لاستعراض تقدم تفعيل الاستراتيجية الدولية للوكالة المغربية للطاقات المستدامة (مازن)، وتطورها في إفريقيا بوجه



وفي ختام جلسة العمل هاته، أعطى الملك تعليماته، للمؤسسات المشكلة للنظام البيئي للطاقات المتجددة، قصد "تسريع عملية تنزيل الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال من أجل توطيد المكانة الرائدة للمملكة على الصعيد القاري والجهوي وجعل الطاقات المتجددة رافعة حقيقية للتعاون جنوب-جنوب ولتنمية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تتوفر على رصيد طاقي متجدد أكيد".

للإشارة، حضر جلسة العمل هاته رئيس الحكومة السيد سعد الدين العثماني، ومستشارا الملك فؤاد عالي الهمة وياسر الزناكي، ووزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد، ووزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة عزيز رباح، والمديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن أمينة بنخضرا، ورئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقات المستدامة مصطفى الباكوري، والمدير العام بالوكالة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب عبد الرحيم الحافظي.

رئيس محكمة النقض مخاطباً القضاة: لن نتسامح مع من أساء للعدالة أو استهتر بالمسؤولية والأمانة

الرباط: شيماء عصفور

قال مصطفى فارس، رئيس محكمة النقض الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، "لقد كانت الأشهر الثمانية الماضية، مرحلة اختبار حقيقي من أجل إعطاء دينامية جديدة لهذه المؤسسة الدستورية والحقوقية بآفاقها الكبرى وانتظاراتها المتعددة (المجلس الأعلى للسلطة القضائية).



وقال فارس خلال كلمة ألقاها صباح اليوم الخميس 25 يناير الجاري بمحكمة النقض بالرباط بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2018 " عرفنا خلال الأشهر الثمانية الأخيرة تحديات تَعَامَلْنَا معها بكثير من الحزم والحرص على ضمان تحقيق أهداف الشفافية والحكامة وتكافؤ الفرص لضمان مسارات مهنية عادلة منصفة للقضاة أساسها تطبيق المعايير، والاحتكام للكفاءة، وتكريس الأخلاقيات، وإعطاء الفرصة للجميع من أجل استرجاع الثقة وفتح آفاق جديدة للعطاء والتقدم والتطوير".

واستطرد رئيس محكمة النقض قائلاً، "قد بدى هذا المعطى جلياً من خلال العدد الهام للسادة القضاة الذين تمت ترقيتهم في مختلف الدرجات، حيث وصل عددهم في المجموع إلى (668) في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ هذه المؤسسة بنسبة استجابة تصل إلى 98% كما فتحنا الباب

أمام الجميع للتباري بكل شفافية على مناصب المسؤولية الشاغرة وفق شروط قانونية، حيث قدم (96) من القضاة مشاريع برامجهم وتصوراتهم وتمت مناقشتها معهم على امتداد أربع جلسات مطولة للانتقاء".

وتابع المتحدث حديث قائلا، " وحرصنا على إعطاء عناية كبيرة بتظلمات القضاة المختلفة والتي وصل عددها إلى (68) تظلما انصبت أغلبها على مسارات الترقية ولوائح الأهلية. إضافة إلى دراستنا واستجابتنا لعدد هام من طلبات التمديد التي تجاوز عددها المئة (100)، كفاءات قضائية نعتبر خبرتها وصنعتها رأس مال قضائي لا مادي يصعب تعويضه أو التفريط فيه. فضلا، عن سهرنا الدقيق من أجل أن تمر الملفات التأديبية للقضاة التي وصل عددها إلى (15) في أجواء من الضمانات القانونية والحقوقية التي تفعل قواعد المسؤولية والمحاسبة والتأطير والتخليق والتوجيه والتقويم. كما قمنا بتلبية عدد من الطلبات المهنية والإدارية المختلفة التي ترد علينا يوميا من كل أنحاء المملكة التي تستهلك الكثير من الوقت والجهد والعمل الدؤوب "

وتحدث فارس عن انطلاقة فعلية للموقع الالكتروني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية قائلا إنه "يشتغل بشكل مشجع متطور خدمة للقضاة والمتقاضين، فضلا عن استقبالنا ودراستنا لأكثر من 2700 شكاية وردت علينا من جهات مختلفة حيث أفردنا لها خلية للتتبع حرصا منا على تكريس قواعد الشفافية ومبادئ المسؤولية والمحاسبة دون أن نغفل الإشارة إلى أننا بالمقابل سنتصدى بكل صرامة للشكايات الكيدية التي تتم بسوء نية بغرض التأثير أو الضغط".

هذا وأشار الرئيس المنوب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية قائلا، أن "قضاتنا اليوم واعون بأننا بقدر حرصنا على صون كرامتهم وضمن حقوقهم ومصالحهم فإنهم مطالبون أيضا بالذود عن استقلالهم والحفاظ على حرمة هذه المهنة والتمسك بأخلاقياتها وتقاليدها سواء في حياتهم المهنية أو الخاصة، وأنه لم يعد مقبولا أي تهاون أو استهتار بهذه المسؤولية والأمانة".

رجال جدد بالقيادات الجوية للدرك الملكي بالمملكة المغربية

رجال جدد بالقيادات الجوية للدرك الملكي
بالمملكة المغربية



عين الكولونيل مطعيش على رأس القيادة
الجوية بتطوان ، الكولونيل نافع عين
بالقيادة الجوية لوجدة ، عبداللطيف
النماوي عين بمراكش قائدا لجوية الدرك
الملكي ، كما عين بنربيعة على رأس القيادة
الجوية للدرك الملكي بالحسيمة ، عين
الحمومي بأسفي على رأس القيادة الجوية ،
العيون عين الكولونيل الدبسي ، محمد لعربي
عين بأغادير ، أجنوي عين بكلميم ،
عبدالحق خرباش

السيد وزير العدل حول مراسد الإجرام على مدى يومي 24 و25 يناير 2018 بالمعهد العالي للقضاء

افتتح السيد محمد أوجار وزير العدل اليوم الأربعاء 24 يناير 2018 بالرباط، الندوة الدولية حول المراسد الدولية للإجرام: الخبرات والتجارب في مجال رصد وتحليل ظاهرة الجريمة.



وخلال هذه الندوة المنظمة من طرف وزارة العدل، بتعاون مع المركز الوطني لمحاکم الولايات NCSC والمكتب الدولي للمخدرات وإنفاذ القانون INL، أبرز السيد وزير العدل أهمية هذه الندوة الدولية

حول الخبرات والتجارب في مجال رصد وتحليل ظاهرة الجريمة من طرف المراصد الدولية للإجرام، والتي تأتي - يقول السيد الوزير - في إطار شراكة متميزة بين وزارة العدل والمركز الوطني لمحاكم الولايات والمكتب الدولي للمخدرات وإنفاذ القانون، بهدف الاطلاع على تجارب المراصد الدولية المقارنة العاملة في مجال رصد ظاهرة الجريمة وتحليلها.

وفي هذا الإطار، دعا السيد وزير العدل إلى إنجاح المشروع المغربي الطموح الذي تعتمزم وزارة العدل إطلاقه بشأن إحداث مرصد وطني للإجرام يؤثت منظومة العدالة الجنائية وينضاف إلى الإصلاحات الكبرى التي عرفها قطاع العدالة ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وبمناسبة هذا الحدث المتميز، اغتنم السيد الوزير الفرصة وتقدم بالشكر والعرفان لشركاء وزارة العدل ممثلي الدول التالية: أمريكا، فرنسا، إسبانيا وتونس، ولكافة ممثلي القطاعات الحكومية، والقضائية والأمنية، وممثلي القطاعات الحكومية والقضائية والأمنية، وممثلي هيئات الدفاع ومنسقي وحدات ماستر القانون الجنائي والعلوم الجنائية بكليات الحقوق المشاركة في الندوة، والسيدة رئيسة المرصد الدولي للأبحاث الجنائية والحكامة الأمنية، وكذا وزير العدل السابق الدكتور محمد العلمي المشيشي الإدريسي، الذي وصفه السيد الوزير بـ"بفقيه الأجيال"، والذي أصرّ - على الحضور والمشاركة في الندوة رغم مرضه.

إن التحولات التي أصبحت تشهدها الجريمة في عالمنا اليوم، وما يترتب عنها من انعكاسات سلبية ليس على المستوى الأمني فحسب، بل حتى على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، - يقول السيد الوزير - أصبحت تفرض بقوة ضرورة اعتماد مقاربات وقائية للحد من خطورتها، والمغرب كغيره من الدول ليس بمنأى عن هذه التحولات، فقد سعى باستمرار إلى مواكبة التوجهات الحديثة لمعالجة الظاهرة الإجرامية والبحث عن الحلول الكفيلة باجتثاث جذورها.

وفي هذا السياق، شكل الخطاب الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2009، محطة هامة في تاريخ العدالة ببلادنا عموماً وللعدالة الجنائية بصفة خاصة، أعلن فيه جلالاته بمناسبة هندسة ورش إصلاح القضاء ضرورة إحداث آلية وطنية لرصد الإجرام.

حيث ورد في الخطاب الملكي السامي ما يلي:

” مهما كانت وجهة الأهداف الاستراتيجية، التي تمتد إنجازاتها على المدى البعيد. فلا ينبغي أن تحجب عنا حاجة المواطنين الملحة في أن يلمسوا عن قرب، وفي الأمد المنظور، الأثر الإيجابي المنشود للإصلاح. لذا، نوجه الحكومة، وخاصة وزارة العدل، الشروع في تفعيله في ست مجالات ذات أسبقية:

أولاً:

ثانياً: تحديث المنظومة القانونية، ولاسيما ما يتعلق منها بمجال الأعمال والاستثمار وضمان شروط المحاكمة العادلة. وهو ما يتطلب نهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملائمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتطورات بإحداث مرصد وطني للإجرام. وذلك في تناسق مع مواصلة تأهيل المؤسسات الإصلاحية والسجنية”.

- انتهى مقتطف الرسالة الملكية السامية -

وهو التوجه الذي أكدته مخرجات الحوار الوطني العميق والشامل حول إصلاح منظومة العدالة الذي شهدته بلادنا في الآونة الأخيرة، وفي التوصية رقم 92 التي دعت بضرورة إحداث المرصد الوطني للإجرام.

وأضاف السيد الوزير أنه تجسيدا للإرادة الملكية السامية الرامية إلى إحداث مرصد وطني للإجرام، وتنزيلاً لتوصيات الميثاق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، واستجابة لأصوات العديد من المهتمين بالحقل الجنائي، تعتزم وزارة العدل الإعلان عن إحداث مرصد وطني للإجرام داخل هيكل مديرية الشؤون الجنائية والعفو، يؤث مشهد العدالة الجنائية ببلادنا ويقدم خدمات جليلة لأجهزتها ولكافة السياسات العمومية للدولة، وعلى رأسها السياسة الجنائية التي ما أحوج واضعيها ومنفذيها ومقيميها لمثل هذه الآلية، خاصة فيما يتعلق برصد تطور مؤشرات الجريمة والبحث عن الحلول الكفيلة بالوقاية منها.

وذكر السيد وزير العدل بالمناسبة بالرسالة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي وجهها للمشاركين في الندوة العلمية المنعقدة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء بمدينة الرباط بتاريخ 20 أكتوبر 2010 حيث ورد في الرسالة الملكية ما يلي :

“لقد أصبح الإحصاء في عالم مطبوع بشتى التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أداة مرجعية في تنوير صناع القرار في

تحديد واختيار برامج التنمية، والمستهدفين منها، من فئات اجتماعية ومناطق جغرافية.

كما يعد آلية منهجية لا غنى عنها لتقييم السياسات العمومية، ما تقتضيه من مراجعة عند الاقتضاء. بل إن ما يضطلع به الإحصاء اليوم من مهام. يجعل منه خدمة عمومية حقيقية. اتخذت بحكم عولمة الاقتصاد والقيم أبعاداً دولية."- انتهى مقتطف الرسالة الملكية السامية-

وفي ذات الكلمة توقف السيد وزير العدل عند مبادرة إحداث المرصد الوطني للإجرام، والتي جاءت استجابةً للعديد من الأصوات ورغبةً في تحقيق العديد من الطموحات، وكسب المزيد من الرهانات والتحديات، خاصة على :

مستوى رصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة وتشخيص واقعها ودراسة مسبباتها وآثارها واقتراح السبل الكفيلة للوقاية منها.

وحدّد السيد الوزير مهام المرصد الوطني للإجرام في المهام التالية :

- رصد ظاهرة الجريمة، من خلال جمع المعطيات الإحصائية بتعاون وتنسيق مع باقي الجهات القضائية والأمنية والإدارية ووضع مؤشرات تتبع تطورها؛
- إعداد قاعدة بيانات خاصة بالمعطيات الإحصائية؛
- القيام بأبحاث ودراسات علمية حول الجريمة والعقوبة؛
- دراسة حالة العود واقتراح الحلول الكفيلة لمعالجتها؛
- المساهمة في التخطيط الجنائي عن طريق اقتراح الحلول الكفيلة للوقاية من الجريمة ومكافحتها؛
- تقديم المقترحات بشأن المنظومة القانونية الجنائية.

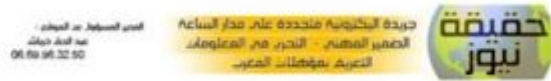
وفي نهاية كلمته، دعا السيد وزير العدل إلى مقاربة تشاركية تعددية وإرادة حقيقية يسهم فيها كافة المتدخلين من قطاعات حكومية وهيئات وطنية وسلطات قضائية وأمنية وإدارية، ومؤسسات البحث العلمي بكافة تخصصاتها.

وفي هذا الإطار -يقول السيد الوزير- نلتقي اليوم مع شركائنا المتميزين ونخبة من الخبراء الأجانب بكل من دول أمريكا، فرنسا، إسبانيا وتونس. ليس من باب الترف العلمي وإنما بهدف اكتساب الخبرة والاطلاع على تجارب هذه الدول في مجال رصد ظاهرة الجريمة وتحليلها. ودعا كافة الحضور إلى التفاعل إيجاباً مع الخبراء من

خلال طرح الأسئلة وتبادل النقاش حول تجاربهم الدولية ومكامل قوتها والصعوبات التي اعترضتها بهدف إغناء ولادة المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، وتيسير سبل نجاح هذه التجربة لقيامها بالأهداف المنوطة بها

وتواصل أشغال هذه الندوة الدولية حول مرصد الإجرام على مدى يومي 24 و25 يناير 2018 بالمعهد العالي للقضاء، وتتوخى مقارنة الوضعية القانونية وهيكلية كل مرصد أو هيئة مشاركة، بالإضافة إلى الوضع العام للإحصائيات الجنائية بالمغرب، ومنهجية تجميع المعطيات ومعالجتها، والتعاون والشراكة مع الأطراف المعنية. هذا بالنسبة لليوم الأول

وفي اليوم الثاني، سيتم التطرق إلى مناهج وتقنيات تقييم جودة المعطيات الإحصائية وطرق استغلالها، ثم التحديات التي تمت مواجهتها من طرف المرصد والهيئات المشاركة فضلاً عن دور المرصد الدولية في دراسة وتحليل الظاهرة الإجرامية والتخطيط الجنائي.



رسالة جوابية من ترامب الى جلالة الملك محمد السادس

توصل الملك محمد السادس برسالة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب جوابا على الرسالة التي بعث بها إليه الملك، مؤخرا بشأن "قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها".

وكان الملك، بصفته رئيساً للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم 57 دولة تمثل أكثر من مليار مواطن، بعث رسالة إلى ترامب، عبر فيها عن انشغاله الشخصي، والقلق البالغ الذي ينتاب الدول والشعوب العربية والإسلامية، إزاء الأخبار المتواترة بشأن نيته الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إليها. وقال الملك، إن مدينة القدس تشكل أهمية قصوى، ليس فقط بالنسبة لأطراف النزاع، بل لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث. "فمدينة القدس، بخصوصيتها الدينية الفريدة، وهويتها التاريخية العريقة، ورمزيتها السياسية الوازنة، يجب أن تبقى أرضاً للتعايش، وعَلماً للتساكن والتسامح بين الجميع".



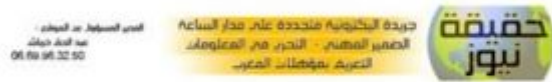
وأوضح الملك في رسالته، "أنه منذ تسلم ترامب مهامه أتبت عن إرادةٍ قوية وعزم لإحياء عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واتخذ خطوات واعدة في هذا الاتجاه، حظيت بدعم من قبل المجتمع الدولي، بما فيه المملكة المغربية".

وأشارت الرسالة أن "القدس، بحكم القرارات الدولية ذات الصلة، بما فيها على وجه الخصوص قرارات مجلس الأمن، تقع في صلب قضايا الوضع النهائي، وهو ما يقتضي الحفاظ على مركزها القانوني، والإحجام عن كل ما من شأنه المساس بوضعها السياسي القائم".

وأضافت تعيش منطقة الشرق الأوسط على وقع أزمات عميقة وتوترات متواصلة، ومخاطر عديدة، تقتضي تفادي كل ما من شأنه تأجيج مشاعر

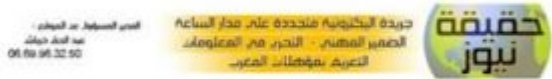
الغبين والإحباط التي تغذي التطرف والإرهاب، والمساس بالاستقرار الهش في المنطقة، وإضعاف الأمل في مفاوضات مُجدية لتحقيق رؤية المجتمع الدولي حول حل الدولتين.

وأكدت رسالة الملك ، أن المغرب حريص دوما على استتباب سلام عادل وشامل في المنطقة، وفقا لمبادئ الشرعية وللقرارات الدولية ذات الصلة، وأن المغرب ليس لديه شك في ولا في التزام ترامب بالسلم والاستقرار بالمنطقة، وعزمه الوطيد على العمل لتيسير سبل إحياء مسلسل السلام، وتفادي ما قد يعيقه بل ويقضي عليه نهائيا.



غدا ستجتمع الحكومة بجهة فاس مكناس .. بهم إقليم تازة

غدا ستجتمع الحكومة بجهة فاس مكناس .. بهم إقليم تازة



حسب بلاغ الحكومة ، غدا تجتمع الحكومة مع المنتخبين بجهة فاس مكناس ، طبعا بحضور وال الجهة ، والسادة العمال للجهة . بطبيعة الحال كل واحد سيدافع عن قطاعات معينة امام الحكومة ، فساكنة إقليم تازة ، تقترح وتصر وتترجى الحكومة بخلق مناصب الشغل ، بفتح أمل جديد ، للإقليم ، واختيار عقارات خالية من النزاع ،

بين جرسيف وتازة ، وبناء معامل كما هو الشأن بمدينة البوغاز ، وربط المنطقة بالحافلات ، كما أن المسافة بين تادارت وتازة وجرسيف قريبة جدا .

تواجه القرى بإقليم تازة ، إكراها حقيقيا من الناحية الطرقية ، بعضها يتطلب إصلاح والآخر ترميم ، وخلق طرق جديدة بها ، كون الإقليم له شساعة قروية وتعتبر القرية رافعة إقتصادية للمدينة ، ويجب تشجيع الإستثمار بالقرية وجعل قرى الإقليم قرى جديدة تتماشى مع ما يريده جلاله الملك حفظه الله .

توجد بناية ضخمة قبالة التكوين المهني مغلقة منذ سنين ، تحتاج للصيانة وبها أسرة تفوق المتوقع وكانت داخلية وهي الآن مغلقة ، على الحكومة الإهتمام بها وجعلها رهن تلاميذ قرى تازة للإيواء لتشجيع التكوين المهني لأن إقليم تازة يفتقد للمراكز مقارنة مع باقي المدن .

يعتبر إقليم تازة ، إقليم فلاحي بامتياز ، وسياحي في نفس الوقت ، بفعل مشاركة الحكومة في جلب السياح لإقليم تازة ، وخاصة للجبال ، الحكومة مقبلة على هذا التحدي وبه سيخلق أمل لأبناء الجبال من أجل التشغيل الذاتي ، باب بودير قبلة هامة ومهمة وبمساهمة الحكومة سيتم فتح المخيم وتجهيزه بما يليق خصوصا أن الصيف قريب وتقصد باب بودير فئات كبيرة وصغيرة وأسر فقيرة للإستجمام والهروب من الحرارة ، مع تأهيل المنطقة بالمقاهي وجعلها بيد أصحاب المنطقة ، خصوصا أن هناك عقارات مهمة بالمكان تابعة للدولة .

الدعم الحكومي للرياضة بالإقليم ضروري ، خصوصا أن تازة تتوفر على ملعبين وقاعات مغطاة وحلبة دولية لألعاب القوى .

الميداني الصحي ، يتطلب الأطر الطبية بالعالم القروي ، لأن المستشفى الإقليمي ابن باجة واحد ووحيد يستقبل 39 جماعة ، وكذلك هناك إختصاصات تتطلب من المريض أن ينقل الى فاس .

مراقبة أراضي الدولة وفتح تحقيق عميق ، سيتمن الحكومة من استرجاعها ، واستعمالها لفتح الأمل بمدينة تازة وخصوصا في تشغيل الشباب مع جلب مستثمرين جدد .

المسيح البلدي ، معلمة تاريخية ، والحكومة وسلطة الوصاية معنية بهذا الأمر ، هذا المرفق يقصده الفقراء في عز الصيف وبه عيوب قابلة للإصلاح والمجلس غائب ، ويجب أن لا يفوت للخواص .

المجزرة والمشاريع المتعطلة في عهد التقسيم القديم .. تازة تاونات الحسيمة والأثمة تتوفر عليها المصالح بالعمالة .

وفقكم الله ... عبدالحق خرباش

إنتباه ...؟ ما يحدث بتازة ليس طبيعى

إنتباه ...؟ ما يحدث بتازة ليس طبيعى
ثم إخماد شرارة حي التقدم ، قبلها كان رئيس المجلس الجماعى بتازة متابع بتهمة الفساد الإنتخابى ، الملف الذى عرف جلسات فاقت المتوقع ، على إثر ذلك أى أحداث تازة ، ثم استقدام محمد فتال عاملا على إقليم تازة .
الرجل عمل على إرجاع الأمور لنصابها رفقة الكاتب العام البدراوى ، كان الرئيس المتابع بالفساد الإنتخابى حميد كوسكوس يترقب كل خطوات العامل محمد فتال ، لكن الأمن وإرجاع الثقة للسكان كان أبرز محور يهم إقليم تازة آنذاك .

المرور المسجل من الفيديو
مع رقم الهاتف
06 69 96 32 50

جريدة الإلكترونية متخصصة على مدار الساعة
التصوير الصحفى - التحرير - المراسلة
التغطية بمؤسسات المغرب

حقيقة
نيوز



وفى إطار التعيينات من قبل وزارة الداخلية ، ثم تعيين عامل جديد على إقليم تازة ، وورث العامل الجديد كل الملفات الذى بدأ فيها السيد محمد فتال خلفا للعامل عبدالغنى الصبار الذى عاش أحداث تازة .

باشر العامل الجديد عبدالغنى السمطى مهامه ، وأجريت الإنتخابات الأخيرة ، وكان أبرز حدث وقع ، هو إعتصام الحركة والعدالة والتنمية أمام مقر مدير الشؤون الداخلية بالعمالة ، السيد المرجاني ، بعدها تسرب تسجيل مصور بينه وبين المنتخبين ونشر ...؛ ثم تنقيل مدير الشؤون الداخلية الى الدار البيضاء ، وباشرالمسئول الجديد عن قسم الشؤون الداخلية بالعمالة مهامه .
فاز عبدالواحد المسعودى برئاسة المجلس الإقليمي بتازة ، وجمال المسعودى برئاسة المجلس الجماعى بتازة ، كان كل شيء سمن على غسل بين الحركة والعدالة والتنمية والتقدم والإشترابية والأحرار ، وبقي

حزب الإستقلال والىام فى المعارضة ، شهت البعض بدأت تنظر للرئاسة ، كوسكوس حمىء يشق الطاعة وىهرب للأمام من أجل المناورة فقط...؛ المجلس وقراراته تتعطل لمدة سنة...؛ قسم التعمير كان مرىب الفرس للجميع الى اليوم ..؛ كوسكوس حمىء يتقرب من محمد بوداس وىبق عىنه على العدالة والتنىمة وذلك من خلق شرح بىن عبدالواحد المسعودى ومحمد بودس والرابح العدالة والتنىمة وحمىء كوسكوس ، لماذا ، لأن الرئاسة لا زالت بىء الأغلبىة القدىمة ، أما المعارضة تستغل من قبل كوسكوس حمىء لتذوىب الوقت وربحه لإجراء إنتخابات مقبلة...؛ إذن من هو الذى يتحرك هنا لخلق صراع سىاسى وهمى لتعطىل المؤسسات...؟ هكذا عىش العمال مع المنتخب...؛

باشا المدىنة السىء بلغىء غاىر المكتب منذ مدة الى اليوم ..؛ الله ىشافىه آمىن ، إذن باشا المدىنة غاىر تازة ، رىس الشؤون الداخلىة كذلك غاىر الى الءار البىضاء ..؛ المجالس المئتخبة بعضها عىش توترمجانى وتحقىر للصوت الذى أءلى به المواطن ..؛ بلدىة تازة نموزج ..؛

إذن تازة تعىش شىء غىر عاىءى، ثلاث عمال عاشوا أحداث سىاسىة ، والمئتخب بقى مكانه وىحتفظ بألعا به من أجل خلق المزىء من التوتر

بقى أن نشىر، أن الوافء الجءىء عبدالواحد المسعودى رىس المجلس الإقلىمى لتازة هو المقصوء فى اللعبة، لأنه بمعىة بودس محمد خلقا توازنا سىاسىا وهذا هو السبب الحقىقى الذى ىخىف حمىءكوسكوس مع حلفه القدىم العدالة والتنىمة ..؛

عبالحق خرباش

أمىر المومنىن ىوجه رسالة سامىة الى وزىر الأوقاف ورىس المجلس الأعلى

أمىر المومنىن ىوجه رسالة سامىة الى وزىر الأوقاف ورىس المجلس الأعلى لمراقبة مالىة الأوقاف بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة

الرباط -

ذكر بلاغ للديوان الملكي أن أمير المؤمنين صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، وجه رسالة سامية إلى كل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ورئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف، ضمنها جلالتة توجيهاته الرشيدة بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة، من أجل الحفاظ عليها وتأمينها وحسن تدبيرها.

وفي ما يلي نص بلاغ الديوان الملكي بهذا الخصوص ..

“في إطار العناية الموصولة، التي ما فتئ مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، يوليها للحقل الديني، ولاسيما قطاع الأوقاف، وجه جلالتة أعزه الله، رسالة سامية إلى كل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، والسيد رئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف، ضمنها توجيهاته الرشيدة بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة، من أجل الحفاظ عليها وتأمينها وحسن تدبيرها، وذلك اعتبارا لأهدافها النبيلة، ولإسهامها القوي في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، فضلا عن رمزيتها الروحية، ومكانتها في مجال الأعمال الخيرية وترسيخ التضامن الاجتماعي.

وبهذه المناسبة، ذكر أمير المؤمنين بالمبادرات التي اتخذها جلالتة، من منطلق مهامه الدينية والدستورية، للارتقاء بمؤسسة الأوقاف، سواء في ما يتعلق بإطارها القانوني، أو بآليات التسيير والمتابعة الخاصة بها، ومن ضمنها إصدار مدونة الأوقاف، وإقامة المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة.

ومما جاء في هذه الرسالة السامية، على وجه الخصوص : “وتحقيقا لهذه الغاية، نذكركم بداية بالأهداف الأساسية لهذا الإصلاح، ألا وهي الحفاظ على أملاك الأوقاف العامة، والرفع من مردوديتها، والنهوض بها، لضمان إسهامها بقدر أكبر في التنمية المستدامة للبلاد، وذلك وفقا لمقتضيات مدونة الأوقاف ولروح الوقف”.

وبهذه المناسبة، أصدر جلالة الملك، أمير المؤمنين حفظه الله، توجيهاته التالية:



1. نهيب بالإدارة المكلفة بتدبير هذه المؤسسة، إلى إعداد مشروع استراتيجية على المدى الطويل، تهدف إلى تحديث أساليب تسييرها، ورفعها إلى نظرنا السديد، داخل أجل ستة أشهر. ويجب أن يصاغ هذا المشروع في سياق يأخذ بعين الاعتبار، الإكراهات الملزمة والفرص المتاحة على حد سواء. كما ينبغي أن يكون مفصلا بما فيه الكفاية من حيث الأهداف المتوخى بلوغها، والوسائل المسخرة، ونوعية الأداء المنشود، مع تحديد جدول زمني دقيق للتنفيذ.

وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجية، ضمن أولوياتها، على الجرد النهائي لمجمل الأملاك الوقفية العامة، فضلا عن التدابير الواجب اتخاذها للحفاظ عليها، سواء على المستوى القانوني أو المادي.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز هذه الاستراتيجية على سياسة طموحة وواقعية، لاستثمار وتثمين رصيد الأوقاف العامة، مع الحرص على أن تكون كل المشاريع لصالحها.

2. يجب أن تشكل هذه الاستراتيجية، بعد موافقة جلالتنا عليها، مرجعا ملزما للإدارة المكلفة حين وضعها للميزانيات السنوية المتعاقبة، وللمجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، في التقييمات الدورية التي ينجزها.

3. لكي تصبح آراء المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، ذات الصلة باحترام الشريعة، ملزمة للإدارة المكلفة بتدبير الأوقاف العامة، فإنها ستخضع، من الآن فصاعدا، لمصادقة المجلس العلمي الأعلى، الذي سيتكفل بإبلاغ قراره لكل من إدارة الأوقاف والمجلس المكلف بالمراقبة.

4. يتعين على إدارة الأوقاف العامة أن تلتزم التزاما تاما بالمساطر وبالإجراءات المتعلقة بتنظيم الميزانية، وبمجال المالية

والمحاسبائية، وكذا بتلك المرتبطة بالنفقات العمومية.

5. يجب أن تحرص الإدارة المسؤولة على تدبير الأوقاف العامة على الاستفادة من الملاحظات والتوصيات الوجيهة التي يقدمها المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، والتمخضة عن عمليات التدقيق والتقييم الموكولة إليه، قصد تصحيح الاختلالات وأوجه القصور التي يتم الكشف عنها.

6. يتعين على المجلس الأعلى لمراقبة ميزانية الأوقاف العامة، أن يعتمد، من الآن فصاعداً، قاعدة التعارض في تقريره السنوي الذي يرفع إلى نظرنا السيد، بتضمينه جزءاً مخصصاً لأجوبة الوزير المكلف بالأوقاف.

وفي ختام هذه الرسالة الملكية السامية، دعا أمير المؤمنين كلا من وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف للعمل سوياً، كشركاء نموذجيين، في جو يطبعه التعاون التام، من أجل تأهيل الأوقاف العامة، وإنجاح عملية الإصلاح والتحديث التي تعرفها هذه المؤسسة العريقة.

كما أكد جلالة الملك على ضرورة احترام التوجيهات الواردة في هذه الرسالة، داعياً إلى تفعيلها الفوري، وإطلاع جلالته مستقبلاً على نتائج التقارير السنوية في هذا الشأن، علماً بأن التعديلات الضرورية التي ستعرفها الآلية القانونية ذات الصلة ستصدر عما قريب".

رفض أي تعليمات تصدر من جهات أخرى من غير رئاسة النيابة العامة

دعا رئيس النيابة العامة وكلاء الملك في المحاكم إلى رفض أي تعليمات تصدر من جهات أخرى من غير رئاسة النيابة العامة سواء كانت كتابية أو شفوية، ولو تعلق الأمر بطلب معلومات حول ملفات قضائية أو قضايا راجعة بالنيابات العامة أو بالمحاكم، من طرف جهات غير مختصة أو غير معنية بتلك الملفات

وأضاف الوكيل العام للملك في دورية الوكلاء العامين حول إحترام التسلسل الإداري



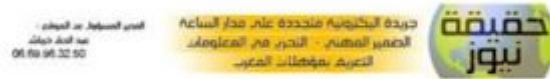
وشدد رئيس النيابة العامة على ضرورة عدم مغادرة مقر العمل إلا في الحالات التي تكون الدعوات الموجهة إليكم تحمل تأشيرة الرئاسة، والتي يتعين إشعارها كذلك بكل الدعوات الأخرى الموجهة إليكم وإلي باقي أعضاء النيابة العامة من أجل الحصول على إذن لتبليتها مراعاة لإلتزاماتكم المهنية .

ويأتي قرار عبد النباوي بعد ملاحظته أن بعض المسؤولين القضائيين على النيابة العامة يغادرون أماكن عملهم لحضور إجتماعات أو لقاءات أو المشاركة في لجن أو ندوات مختلفة بدعوات من جهات أخرى ولأسباب متعددة دون إشعار رئاسة النيابة العامة بذلك وهو ما يؤثر على سير العمل جراء تغيبهم عن مكاتبهم من جهة ويمس بالإنضباط

التسلسلي لهياكل النيابة العامة من جهة أخرى.»



وفي ختام دوريته أكد على « أهمية هذه التعليمات في تجسيد إستقلال السلطة القضائية التي أنتم مؤتمنون عليه ولا سيما فيما يرجع لكيفية سير النيابة العامة وعلاقتها برئاستها، فإني أطلب منكم الحرص على تنفيذه بدقة وإشعاري بجميع ما يعترض تطبيقها من صعوبات.»



العاهل المغربي يوجه رسالة إلى
رئيس لجنة الأمم المتحدة

المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

[ميديا1+و.م.ع](#)

وجه العاهل المغربي الملك محمد السادس، رسالة سامية إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وفي ما يلي نص الرسالة:

“الحمد لله وحده،

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

سعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

حضرات السيدات والسادة،



يطيب لنا أن نتوجه إلى جمهورية السنغال الشقيقة بأحر التهاني وأصدق المتمنيات بمناسبة تجديد الثقة فيها لرئاسة اللجنة الموقرة

للمرة الثانية والأربعين على التوالي.

وإن هذه الثقة التي وضعتها المجموعة الدولية في السنغال، إنما هي تجسيد للدور الذي يضطلع به هذا البلد الشقيق على الساحة الدولية، واعتراف من المحفل الأممي به كفاعل مهم داخل الأسرة الدولية، ولا أدل على ذلك قيادته لتحرك داخل مجلس الأمن الدولي، أفضى إلى تبني القرار رقم 2334 بتاريخ 23 ديسمبر 2016، الذي اعتبر جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير قانونية وباطلة الأثر.

لقد دأبنا في مثل هذا اليوم على توجيه رسالة إلى لجنتم الموقرة لتجديد موقف المملكة المغربية ودعمها الثابت والموصول للحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نجد لأعضاء اللجنة المحترمين تقديرنا لجهودهم المخلصة على درب إشاعة الوعي بضرورة الدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وإحقاق المشروعية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفق المرجعيات الدولية المعتمدة. حضرات السيدات والسادة،

لقد ختمنا رسالتنا في السنة الفارطة بنبرة أمل على أن تكون سنة 2017 سنة خروج مسلسل السلام من حالة الاستعصاء والجمود وأن يكون الضوء قد لاح في نهاية النفق الطويل للقضية الفلسطينية التي طال أمد حلها. غير أنه وللأسف الشديد، يبدو السلام متعثرا وبعيد المنال، بشكل تزداد معه المخاوف والهواجس من مستقبل مجهول للمنطقة، خاصة وأن الواقع على الأرض، والذي تقوم الحكومة الإسرائيلية بتكريسه كل يوم، يشي بنية لإقبار حل الدولتين، الذي توافق عليه المجتمع الدولي، كحل وحيد للقضية الفلسطينية، وتعميق وترسيخ مبدأ الدولة الواحدة بنظامين، الأبرتايد.

لقد كان أملنا وأمل الفلسطينيين وجميع الأحرار في العالم أيضا، في أن تكون سنة 2017 سنة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتفرغ لاستحقاقات السلام. بيد أننا نلاحظ مسعى لدى الطرف الآخر، مسعى لصرف الانتباه إلى مسائل جانبية، هي بكل تأكيد، نتاج طبيعي للسياسة الاستعمارية والتمادي في تكثيف الاستيطان، اللذين يشكلان أرضية خصبة للعنف والتطرف.

فعوض تعاطي الحكومة الإسرائيلية بإيجابية مع مبادرة السلام العربية والمبادرات الدولية الأخرى، وخاصة خارطة الطريق لسنة 2003 التي

تبناها مجلس الأمن، والمبادرة الفرنسية التي ترتب عليها مؤتمر باريس للسلام في مطلع هذه السنة، لإنقاذ حل الدولتين، واجهت كل تلك المبادرات بالرفض، دون تقديم بدائل وحلول بناءة لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، تفضي إلى حل قائم على دولتين تعيشان جنب إلى جنب في أمن وسلام.

حضرات السيدات والسادة،

إن الوضع على الأرض الفلسطينية يحفل كل يوم بانتهاكات ترتكب ضد الفلسطينيين، تتجلى في مصادرة حقهم في حرية التنقل والتعبير، وتوسع دائرة الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز لفترة طويلة دون محاكمات، وإساءة معاملة الأسرى، فضلا عن التوغلات المتكررة في أجزاء كثيرة من الضفة الغربية، وهي ممارسات تلقي على المنتظم الأممي مسؤولية إعمال الآليات الدولية لحماية الشعب الفلسطيني.

ومما لا مرأى فيه، أن عدو السلام يكمن في تمدد البناء الاستيطاني غير القانوني، الذي زادت وتيرته بشكل مقلق منذ مطلع سنة 2017، فضلا عن شرعنة البؤر الاستيطانية بأثر رجعي، وفي تحد سافر لقرارات مجلس الأمن، وانتهاك لكل المواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، مما يجعلنا نطرح سؤالاً مشروعاً حول ما إذا كان ما يزال هناك مكان لإقامة دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل؟

لا شك في أن الإبقاء على هذا الوضع، يشكل خطراً حقيقياً على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويطيل في عمر مصدر التوتر والتطرف وإثارة الأحقاد وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم.

إننا ونحن نتابع، بقلق بالغ، إمعان الحكومة الإسرائيلية في إجازة مخططات استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الأماكن المقدسة في القدس، لندعو مجلس الأمن وكافة أعضاء الأسرة الدولية إلى سرعة التحرك لإلزام إسرائيل، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، باحترام الوضع القانوني والتاريخي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الحديث عن الدولة الفلسطينية لا يتم بمعزل عن قطاع غزة الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الدولة. فهذه المنطقة من التراب الفلسطيني لازال الحصار الإسرائيلي يطبق عليها منذ عشر سنوات، مما جعل وتيرة إعادة الإعمار فيها بعد العدوان الإسرائيلي عليها سنة 2014، تسير ببطء شديد، مما أثر في مسيرة التنمية، وزاد من معدلات

البطالة التي بلغت حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى حوالي 60%.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق أن وجهنا في شهر يوليو الماضي رسالة إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة بصفتنا رئيسا للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أثرنا فيها الانتباه إلى تمادي السلطات الإسرائيلية في انتهاكاتها الممنهجة في القدس والحرم القدسي لفرض واقع جديد على الأرض، وطالبنا بسرعة التحرك من أجل حمل الحكومة الإسرائيلية على احترام الوضع القانوني والتاريخي في القدس، والأماكن المقدسة وحذرنا من خطورة تحويل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من صراع سياسي إلى صراع ديني.

وبعد مضي أشهر قليلة على ذلك، ها هي الحكومة الإسرائيلية ترفع الحظر عن زيارات أعضاء الكنيست للمسجد الأقصى المبارك، وتسمح لهم بالدخول إلى الحرم القدسي في القدس الشرقية، تحت حماية الشرطة، وهو قرار يرمي في عمقه وجوهره إلى التمهيد لتقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا، غير عابئة بالمناشدات الدولية بعدم تغيير الوضع القانوني في تلك الأماكن.

إن ما تقوم به إسرائيل من تغيير ممنهج للوضع التاريخي القائم في القدس والمسجد الأقصى، هو لعب بالنار، باعتبار أن الممارسات الإسرائيلية من شأنها تأجيج مشاعر العداء الديني الذي يمكن أن يتحول إلى صراع ديني عنيف. ولذلك نجدد مطالبتنا لها باحترام الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات في المدينة المحتلة منذ عام 1967، ونجدد رفضنا لقرار إسرائيل بضمها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المستفيد من حالة الانقسام التي كانت سائدة منذ سنوات بين الأشقاء الفلسطينيين هو الاحتلال الإسرائيلي، والخاسر الأكبر هو الشعب الفلسطيني وتطلعاته إلى الوحدة والعيش الكريم.

ولطالما أكدنا في مناسبات عديدة على ضرورة إنهاء حالة الانقسام والانخراط بصدق وعزيمة في حكومة وحدة وطنية جامعة تنهض بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وتكون مخاطبا وحيدا يحظى بمصداقية عالية لدى المجتمع الدولي لرفع المعاناة والظلم عنه.

واليوم، وبعد سنوات من الانقسام وتشتيت الجهود، توصل الأشقاء

الفلسطينيون إلى اتفاق مصالحة لا يسعنا إلا الترحيب به واعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح، على درب إنهاء حالة الانقسام واستعادة اللحمة الوطنية، في أفق تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ونأمل في أن يواصل الأشقاء الفلسطينيون تمتين وحدتهم وتقوية صفوفهم خدمة للمشروع الوطني الفلسطيني.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن نافلة القول التأكيد على أن القضية الفلسطينية تعد القضية المركزية للعالمين العربي والإسلامي، والإبقاء عليها بدون حل يرهن مستقبل شعوب المنطقة، ويشكل سببا رئيسيا لتغذية التطرف وعدم الاستقرار.

ولذلك أضى من الضروري تخطي حالة الجمود والضبابية التي تمر بها العملية السلمية، والعمل على إطلاق مفاوضات مجددة ضمن إطار زمني معقول بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تفضي إلى إنهاء الاحتلال، للوصول إلى اتفاق يعالج جميع قضايا الحل النهائي. وفي غضون ذلك، يتعين على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى وفي الحرم القدسي الشريف، ووقف جميع الإجراءات أحادية الجانب التي تستهدف تغيير الهوية العربية والإسلامية والمسيحية للقدس الشرقية، واعتبار حدود الرابع من يونيو عام 1967 حدود الدولة الفلسطينية، ووقف النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي كان آخرها قرار 2334 لعام 2016.

إن دعوتنا إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، هي دعوة إلى التشبث بالمشروعية ورفع الحيف عن الشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته إلى الحرية والاستقلال والعيش الكريم كباقي شعوب الأرض.

فاستمرار الاحتلال يعتبر وصمة عار في جبين إسرائيل وفي جبين المجتمع الدولي الذي تقع على عاتقه مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية وإنسانية لإنهاء هذا الاحتلال وممارساته غير القانونية فوق الأرض الفلسطينية، والتي تعد أهم الأوراق والمسوغات التي تسوقها التنظيمات الإرهابية لتبرير مشروعها الإجرامي في المنطقة والعالم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

البريد الإلكتروني: info@hikmahnews.com
رقم الهاتف: 06 79 96 32 50

جودة المحتوى المقدمة على مدار الساعة
التصميم المتميز - التحرير من الـ Logical
التعريف بمؤسسات المغرب

